



اثر النقود الالكترونية على ادارة البنك المركزي للسياسة النقدية في العراق للمدة (2010-2023)

المدرس الدكتور: وسن هادي فيحان نجم
جامعة البصرة ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي
wasan.fehan@uobasrah.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الى بيان مدى قدرة النقود الالكترونية في التأثير بفاعلية الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية في العراق للمدة (2010-2023), سعر الخصم , الاحتياطي النقدي, عمليات السوق المفتوحة . وبعد بيان اهم المشاكل التي تعاني منها السياسة النقدية العراقية الا وهي عدم قدرة النقود الإلكترونية التأثير على ادوات السياسة النقدية, وضعف التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني, ناهيك عن ضعف البنى التحتية المتعلقة فيها . وخلص البحث الى نتيجة مفادها (ان دور النقود الالكترونية في اداء وفاعلية البنك المركزي للسياسة النقدية في العراق يكاد يكون محدودا ونسبي وفي طور التجربة الحديثة, بسبب انتشار الفساد المالي , وضعف البنى التحتية, وعدم ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي العراقي على الرغم من التطور الحاصل في استدامة وسائل الدفع الإلكتروني وتأثيرها الايجابي على النقود الالكترونية والادوات غير المباشرة للسياسة النقدية.

الكلمات المفتاحية: (النقود الالكترونية, السياسة النقدية, العملات الرقمية)



The impact of electronic money on the Central Bank's management of monetary policy in Iraq for the period (2010-2023)

Lecturer: Dr. Wasan Hadi Faihan Najm
Basra and Arabian Gulf Correspondence
Center, University of Basra
wasan.fehan@uobasrah.edu.iq

Abstract:

The research aims to demonstrate the extent of the ability of electronic money to effectively influence the indirect tools of monetary policy in Iraq for the period (2010-2023), the discount rate, cash reserves, open market operations. After explaining the most important problems that Iraqi monetary policy suffers from, which are the inability of electronic money to influence monetary policy tools, and the weakness of dealing with electronic payment methods, not to mention the weakness of the infrastructure related to it. The research concluded with the conclusion that (the role of electronic money in the performance and effectiveness of the central bank's policy in Iraq monetary is almost limited, relative, and in the process of modern experimentation, due to the spread of financial corruption, weak infrastructure, and the public's lack of confidence in the Iraqi banking sector despite the development in the sustainability of electronic payment methods and their positive impact on electronic money and indirect tools of monetary policy

key words : (Electronic money, monetary policy, digital currencies)

مقدمة:

مما لا شك فيه لكي تكون هناك ادارة فعالة للبنك المركزي ومؤثرة للسياسة النقدية لابد ان تكون هناك ضوابط لإصدار النقود الالكترونية , فهناك تغييرات قد تطرأ على دور البنك المركزي في اصداره للنقد في وقت التضخم او الانكماش . هنا لابد للبنك المركزي ان يتحكم في استقرار الاحتياطي النقدي , والرقابة على الائتمان الممنوح للبنوك التجارية , باعتبار النقود الالكترونية شكل من اشكال التحول نحو الاقتصاد الرقمي , خاصة بعد التطورات التي حصلت في الوظائف التقليدية للسياسة النقدية مستغلة التقدم التكنولوجي في نظام الشبكة العنكبوتية, والتطور الحاصل



في أنظمة الدفع الإلكتروني، وكيف وظفها البنك المركزي والمؤسسات المصرفية في زيادة أرباحه. ولابد من التفرقة بين النقود الإلكترونية التي شاع استخدامها بالتزامن مع قيام البنك المركزي بتوطين رواتب موظفي الدولة، وبين النقود الرقمية مجهولة المصدر التي شاع استخدامها في بعض دول العالم وظهرت مع تفشي جرائم غسل الأموال والاحتيال المالي. لذلك يعد العراق من الدول حديثة العهد باستخدام النقود الإلكترونية وقد تبنتها المؤسسات المصرفية وبتوجيه من البنك المركزي العراقي منذ عام (2018) بعد القرار الأخير بتوطين رواتب موظفي الدولة، أما خلال المدة (2010-2018) فكانت البنوك التجارية تعتمد نظام المقاصة الإلكترونية بتسوية الرواتب. وبغض النظر عن مدى الاستفادة من النقود الإلكترونية من خلال أدوات الدفع الإلكتروني، يمكن الاستفادة منها في تسهيل اتمام صفقات التجارة الإلكترونية.

مشكلة البحث:

يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية

- 1- ما مدى فعالية إدارة البنك المركزي في السيطرة على النقود الإلكترونية من خلال سياستها النقدية؟
- 2- هل استفاد البنك المركزي بسياسته النقدية في توطين رواتب الموظفين عبر وسائل الدفع الإلكتروني؟
- 3- هل استطاعت النقود الإلكترونية التأثير على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة (سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة، الاحتياطي القانوني).

فرضية البحث: انطلق البحث من فرضية مفادها:

النقود الإلكترونية هي صورة جديدة لأدوات الدفع الإلكتروني الحديثة وبالتالي فهي تخضع إلى قواعد خاصة غير التي تخضع لها النقود التقليدية (بشكلها الفيزيائي) مما يؤثر على قدرة البنك المركزي في التأثير بفاعلية السياسة النقدية.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث من خلال:

- 1- تسهيل عمليات دفع اثمان السلع للمستهلكين، بدون حمل فئات النقود الورقية والمعدنية وتسهيل ابرام الصفقات دون تسجيل بيانات الافراد مثلما يحدث في الصكوك.
- 2- أهميتها لمصدرها محاربة اشكال الفساد والاحتيال المالي وتحقيق الارباح من خلال الفرق (القيمة الفعلية-القيمة النقدية) وكلما تزداد عدد البطاقات المباعة يزداد الربح.



هدف البحث: بيان مدى استفادة المستهلكين والمصدرين من استدامة التطور الحاصل بوسائل الدفع الالكتروني ., ومدى امكانية البنك المركزي العراقي الاستفادة من النقود الالكترونية عند حدوث اختلال في الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية .

المدة الزمنية للبحث :

اعتمد البحث المدة الزمنية (2010- 2023).

منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة والمنهج الاستقرائي والاستنباطي لبحث مدى استدامة وتطور ادوات الدفع الالكتروني للمدة (2010-2023).

هيكلية البحث :قسم البحث الى:

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للنقود الالكترونية وتطورها

المبحث الثاني: تأثير النقود الالكترونية في ادارة البنك المركزي للسياسة النقدية.

المبحث الثالث : آلية العلاقة بين النقود الالكترونية وادوات السياسة النقدية غير المباشرة.

المبحث الرابع : واقع وسائل الدفع الالكتروني في العراق للمدة (2018-2022) .

المبحث الخامس: واقع واثار النقود الالكترونية على ادوات السياسة النقدية غير المباشرة في العراق للمدة (2018-2023).

الدراسات السابقة:

على الرغم من حداثة الدراسات المتعلقة بالنقود الالكترونية حصرا جعلت التطورات والتقنيات اللوجستية التي تطلبها موضوع استدامتها فيما يتعلق ب(ادوات الدفع الالكتروني) في وضع تجديد مستمر لاسيما في العراق منذ عام(2018) تحديدا بعد توطين رواتب الموظفين .فهناك دراسات محلية وعربية محدودة بينت اثر النقود الإلكترونية بالذات على ادوات السياسة النقدية غير المباشرة وكالاتي :

1- دراسة (لمياء سعد جواد حبي ,و صفاء عبد الجبار علي الموسوي) في عام (2024) والتي كانت بعنوان (دور النقود الالكترونية في عرض النقد- العراق حالة دراسية), هدفت الدراسة تحليل دور النقود الالكترونية في عرض النقد, وتوصل البحث الى نتيجة مفادها الى عدم وجود دور للنقود الالكترونية في السياسة النقدية في العراق, نتيجة حداثة التجربة , ولعدم ثقة الجمهور في القطاع المصرفي.(حبي, الموسوي,2024 : 218)



2-دراسة (بديع سلمان عبد جاسم وعبد الرزاق حمد حسين) في عام (2021) والتي كانت بعنوان (اثر النقود الالكترونية في السيولة المصرفية دراسة حالة على المصارف العراقية للمدة (2011-2020). سعت الدراسة الي بيان مدى تأثير النقود الالكترونية على التخفيف من ازمة السيولة في المصارف العراقية خاصة وان الاقتصاد العراقي عانى ولايزال يعاني من (ازمة سيولة) بسبب عدم وجود التمويل اللازم للوفاء بالتزاماته , وخرج البحث بنتيجة (عدم وجود علاقة بين ازمة السيولة والتحويلات الالكترونية.(جاسم , حسين , 2021 : 178)

3-دراسة (ثريا عبد الرحيم الخزرجي , زهراء هادي مطة الحسيني) في عام (2019) والتي كانت بعنوان (تأثير انظمة المدفوعات الالكترونية في فاعلية السياسة النقدية) يسعى البحث الى تسليط الضوء على انظمة المدفوعات الالكترونية وحجم تأثيرها على فاعلية السياسة النقدية وادواتها المهمة (عرض النقد , والتضخم , وسرعة دوران النقود) وتوصل الباحثان الى نتيجة مفادها ان استخدام ادوات الدفع الالكتروني كفيل في السيطرة على عرض النقد وتصبح سرعة دوران النقود مستقرة, وتزيد حجم الودائع والذي بدوره يزيد من القروض الممنوحة للأفراد والشركات مما يؤثر على عجلة الاقتصاد والسيطرة على الكتلة النقدية .(الخزرجي , الحسيني, 2019: 245).

فجوة البحث:

بعد استعراض اهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث تبين ان هناك تباين وتفاوت بالأراء فبعضها وجد هناك دورا كبيرا للنقود الالكترونية في التأثير على السياسية النقدية , وبعضها له رأى آخر, وجد هناك دورا محدودا, لكن دراستنا الحالية رأّت ان التطور الحاصل بوسائل الدفع الالكتروني هي الفيصل وقد تكون سلاح ذو حدين , الحد الاول :سهلت عملية استخدام النقود الالكترونية على الرغم من عدم ثقة البعض من الجمهور بوسائل الدفع الالكتروني قد ساهم في عزوف الكثير, والحد الثاني :ان استدامة وسائل الدفع الالكتروني يحتاج الى بني تحتية متطورة مواكبة للتغيرات العالمية لكي تمارس دورها في السياسة النقدية . وقد يكون تأثير النقود الالكترونية نسبي وفي طور النمو في السياسة النقدية.

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للنقود الالكترونية وتطورها.

المطلب الاول : مفهوم النقود الالكترونية.. (Electronic Mony)



بدأت النقود الالكترونية بالظهور نتيجة تطور تكنولوجيا المعلومات , وخاصة بعد توسع التجارة الالكترونية عالميا , واختلف الاقتصاديين بإعطاء تعريف محدد للنقود الالكترونية , اذ تختلف الاخيرة عن مفهوم النقود الرقمية , والنقود التقليدية.

النقود الالكترونية : هي احدى ادوات انظمة الدفع, اذ عرفها (صندوق النقد الدولي) : الاموال التي يتم التعامل بها بطريقة الكترونية بعيدا عن الطرق التقليدية لتبادل النقود مثل شيكات المصارف. (Arnone, 2004:10) بينما عرفها بنك التسويات الدولية : قيمة نقدية على شكل وحدات ائتمانية مخزنة بشكل الكتروني او اي اداة الكترونية يحوزها المستهلك (عبد القادر, 2010: 27)

اما البنك المركزي الاوربي : فقد عرف النقود الالكترونية بانها قيمة نقدية على وسيلة الكترونية تستخدم في السحب النقدي او تسوية المدفوعات لوحدة اقتصادية اخرى دون الحاجة لوجود حساب بنكي عند اجراء المعاملة وتستخدم كاداة محمولة و مدفوعة مسبقا (European).

(Central Bank, 1998:7)

وعليه يستنتج الباحث : من المفاهيم السابقة : ان النقود الالكترونية قيمة نقدية لعملة تكون غير ملموسة تصدرها سلطة نقدية مركزية , على شكل بيانات تخزن في قرص او على هيئة (SIMI) (CART بطاقة ذكية تمنح لحاملها حق ملكية النقود بدون تدخل طرف ثالث من خلال سحبها من اجهزة من الصراف الآلي(ATM)) (ويمكن اعتبار النقود الالكترونية شكل متطور للنقود الورقية .

المطلب الثاني: اهمية وعناصر النقود الالكترونية:

بناء على ما تقدم من المفاهيم السابقة للنقد الالكتروني يمكن تحديد اهمية وعناصر النقود الالكترونية : وكما مبين في جدول (1)

جدول (1) عناصر واهمية النقود الالكترونية:

عناصر النقود الالكترونية	اهمية النقود الالكترونية
قيمة نقدية مخزنة الكترونيا :هي بيانات مشفرة توضع على وسائل الكترونية بشكل بطاقات ذكية.	للمستهلكين : تسهيل عمليات دفع اثمان السلع, بدون حمل فئات النقود الورقية والمعدنية وتسهيل ابرام الصفقات دون تسجيل بيانات الافراد مثلما يحدث في الصكوك
النقود الالكترونية وسيلة لتحقيق مختلف الاغراض لأنها رابطة ملكية بين الشخص ومبلغ المال.	اهمية النقود الالكترونية لمصدرها : محاربة اشكال الفساد والاحتيال المالي وتحقيق الارباح من خلال الفرق (القيمة الفعلية-القيمة النقدية)



وكما تزداد عدد البطاقات المبيعة يزداد الربح	النقود الالكترونية ثنائية الابعاد: لانها تنتقل من المستهلك للتاجر دون الحاجة لطرف ثالث.
لخصوصية والسرية في التعامل قد تسمح بالتهرب الضريبي	النقود الالكترونية غير مرتبطة بحساب بنكي
السرعة والامان: في عمليات الدفع بسبب اعتماد البنوك والشركات المالية التوقيع الالكتروني والرقم السري للعميل مما يسهم في حماية المعلومات المالية	تحظى النقود الالكترونية بقبول عام من غير الجهة المصدرة لها باعتبارها اداة دفع و مخزن للقيمة ووسيط للتبادل
يمكن ان تكون النقود الالكترونية عوضا عن النقود التقليدية بسبب سهولة استخدامها وحملها	السرعة والامان: اذ تعمل شركات النقد الإلكتروني بسرية وبسرعة من اجل حماية نقودها من السرقة
تكون خدماتها فورية وعالمية : اذ تتخطى عامل الزمن ويتم تحويل الاموال آتيا في اي مكان بالعالم , بسبب اعتماد التكنولوجيا (الانترنت)	

المصدر : غنام, شريف محمد ..(2007). محفظة النقود الالكترونية رؤية مستقبلية ,دار الجامعة الجديدة للنشر ,ص22-23.

المطلب الثالث : اصناف النقود الالكترونية :

مما لا شك فيه هناك اصناف مختلفة للنقود الالكترونية وتختلف حسب طبيعتها وعلى الغالب الاعم تكون النقود الالكترونية على شكل (بطاقة ويستطيع حاملها الحصول على رقم سري خاص بالبطاقة من البنك المصدر لها. ومن خلال تلك البطاقة يستطيع حامل البطاقة استخدامها في السحب النقدي من البنوك او اجهزة الصراف الالي (atm) وهو نظام خدمة الصراف الالي (automatic teller machine) وهو نظام يضمن للزبون (حامل البطاقة الالكترونية) بسحب النقود التقليدية(بشكلها الفيزيائي) وا خلال وقت الدوام الرسمي او خلال العطل الرسمية او على مدار (24 ساعة) (بو راس, بريكة2010, 2014) . :

وتستخدم دائما وحدات نقاط البيع (pos) الموجودة في المحال التجارية وهي عبارة عن : (جهاز الكتروني يتم ادخال البطاقات الالكترونية عبر شريط ممغنط ويتم الاتصال تلقائيا مع البنك المصدر للحصول على موافقة لاتمام عملية (يوجد رصيد نقدي في البطاقة) او يرسل عدم موافقة في حال الرصيد لا يكفي.) او من خلال الشبكة العنكبوتية يمكن الحصول على السلع والخدمات وتسمى التجارة الالكترونية. (عجمي , الجنابي , 2014: 84) وهناك اشكال وانواع مختلفة للنقود الالكترونية منها: يمكن وصفها بالجدول الآتي :

جدول (2) انواع النقود الالكترونية المستخدمة في الوقت الحاضر

الشبكة الالكترونية: وهو مشابه للشبكة العادي ويكون على شكل رسالة الكترونية من قبل مصدر



الشيك الى مستلم الشيك ليعتمده ويقدمه عبر الانترنت للبنك . هنا يقوم البنك بتحويل قيمة الشيك الى المستلم عبر حسابه.

التحويلات المصرفية: وهي طريقة لدفع النقود عبر الانترنت بدل الكمبيالة والشيك, ويشترط توفر البائع , المشتري , المصرف الذي يعمل عبر الانترنت

البطاقات الائتمانية والمصرفية: وهي اكثر شيوعا من التحويلات المصرفية هنا يقوم المشتري بنقل رموز بطاقته الى صاحب المتجر ليتسنى ارسالها للمصرف المصدر للبطاقة ويقوم المصرف بايداع المبلغ في حساب المدين. وتعد الطريقة الاكثر شيوعا خاصة في وقت السفر.

البطاقة الذكية: وهي بطاقة بلاستيكية وفيها شريحة الكترونية , وشريط ممغنط ومزود بذاكرة, وتسمح تلك البطاقة للعميل باستخدام النقود الالكترونية وتحويل النقود الكترونيا الى بطاقة اخرى دون ربطها بجهاز حاسوب.

البطاقة البلاستيكية الممغنطة : هي بطاقة بلاستيكية مغناطيسية تقوم باصدارها للزبائن من اجل استخدامها في المعاملات بدلا عن النقود التقليدية حيث انها مدفوعة مسبقا وتخزن قيمتها المالية مسبقا بصيغة الكترونية (ارقام) وتستخدم عبر الانترنت وايضا عبر وحدات البيع (pos) المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :

العقابي, باسم علوان , الجبوري , علاء عزيز وآخرون, النقود الالكترونية ودورها في الوفا بالالتزامات التعاقدية , مجلة اهل البيت عليهم السلام, عمان العدد , 176.

المطلب الثالث : الفرق بين النقود الالكترونية والنقود التقليدية والنقود الرقمية.

هناك لغط اثار بين مفهوم النقود الالكترونية والنقود الرقمية لذا ارتأينا توضيح اهم الاختلافات بينهما, يمكن توضيح الفرق بين العملة الرقمية او المشفرة او الافتراضية وكالاتي:

عرف البنك المركزي الاوروبي النقود الرقمية : (تمثيل رقمي لاتصدر عن البنك المركزي او مؤسسات النقود الالكترونية او المؤسسات الائتمانية قد تكون بديل للنقود (EUPEAN CENTRAL BANK,2015:25)

وعرفها آخرون بانها:(عملات افتراضية يتم تنقلها بين الاشخاص , معبرا عنها بارقام مشفرة ورموز , ويتم تداولها عبر منصات افتراضية تستخدم عملة التشفير وتعددها وسيلة للتبادل.

مما سبق يستنتج الباحث: ان العملة الرقمية ليس لها وجود مادي عكس النقود الالكترونية لها قيمة نقدية ملموسة باعتبارها وسيط للتبادل مستمدة قيمتها من النقود التقليدية وتخضع لرقابة البنك المركزي وسيطرته , في حين النقود الرقمية مستمدة قيمتها من العرض والطلب ولا تخضع لرقابة البنك المركزي لانها صادرة من نظام عالمي رقمي متطور (نظام سلسلة الكتل) . والجدول ادناه يوضح مقارنة بين انواع النقود (التقليدية, الالكترونية , الرقمية).

جدول (3) مقارنة بين النقود التقليدية والالكترونية والرقمية :

وجه المقارنة	النقود التقليدية القانونية	النقود الرقمية	النقود الالكترونية
الجهة المصدرة	البنك المركزي	نظام عالمي يعتمد على	المصارف والمؤسسات



الحكومية المخولة قانونيا	خوارزميات مشفرة	خاضعة لرقابة جهات رسمية (كالبنك المركزي)	الرقابة
خاضعة لرقابة البنك المركزي	غير خاضعة للرقابة	تتمتع بقبول عام	القبول
تتمتع بقبول عام	مقبولة في مجتمعات محددة	تضخمية نظرا لامكانية البنك المركزي طباعة الاموال	طبيعتها
تضخمية في حال زيادة المعروض النقدي	ليست تضخمية لانها تحتوي على خوارزميات	تعتمد على الننفود التقليدية	قيمتها
لها كيان مادي ملموس	تعتمد على العرض والطلب	كبير جدا	احتمال النصب والاحتيال واسترداد الاموال
احتمال كبير جدا وصعوبة استرداد الاموال	لا يمكن تعقب استرداد الاموال لعدم وجود جهة مركزية مسيطرة عليها		

Sarah Rotman , Bitcoin Versus Electronic Money , CGAP , January , 2014 , p4

المطلب الرابع : دور بطاقات الدفع الالكتروني في تبادل النقود الالكترونية

مما لاشك فيه ساهمت بطاقات الدفع الالكتروني باختلاف انواعها بتسهيل تبادل النقود الالكترونية ما بين التجار والزبائن في بطاقات الجيل الرابع (EMV)Europay Mastercard and Visa او Integrated Circuit Card (Icc) التي تحتوي على شريحة الكترونية تتولى مهمة معالجة حامل البطاقة من المدخلات تتم وفقا للعملية المالية التي تم اجرائها وصولا الى نهاية العملية . ومن مميزات البطاقة انها وفرت الامان للتأكد من مصداقية حامل البطاقة على اختلاف الحسابات (ايداع , قروض , حسابات دائنة) اذ توفر البطاقة التخويل لحاملها لاستخدام حساباته, ويتم خزن النقود على البطاقة في حساب العميل.

اولا :انواع بطاقات الدفع الالكتروني:

تنقسم بطاقات الدفع الالكتروني الى عدة انواع منها: (عبد الغفور, شفيق, 2019: 35)

- 1-البطاقة المصرفية :وهي بطاقة بلاستيكية مكونة من ارقام يتم استخدامها عند الدفع , اذ تسمح تلك البطاقة لحاملها بصرف المبالغ التي يريدتها من حسابه في الصراف الالي (ATM) وتنقسم البطاقات المصرفية الى نوع ائتمانية واخرى غير ائتمانية.
- 2-البطاقة الائتمانية: هي نوع من البطاقة المصرفية يقوم بإصدارها مصرف معين لاحد عملائه وتكون اداة ضمان , ويصدرها البنك بعد دراسة حالة العميل وقدرته على السداد ليضمن رجوع امواله. وتنقسم الى نوعين: بطاقة متجددة , بطاقة شهرية.



3-البطاقة غير الائتمانية: هذه البطاقة لا تعطي الحق لحاملها من اتمام عملية الدفع الا اذ توفر في حسابه مبلغ مالي , اي ان البنك لا يمنح العميل اي ائتمان. وتكون على انواع ,بطاقات الدفع المسبق , و البطاقة المدينة.

المبحث الثاني: تأثير النقود الالكترونية في ادارة البنك المركزي للسياسة النقدية .

مما لا شك هناك تأثير للنقود الالكترونية عند تولي البنك المركزي ادارة السياسة النقدية . اذ يرى البعض هناك تغيرات مهمة بالسياسة النقدية , وبالعوض الاخر يرى انها ستضعف دور البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية وبالإمكان بيان اهم الاثار وكالاتي :

اولا: تأثير النقود الالكترونية على وظيفة الاصدار للبنك المركزي:

بما ان البنك المركزي المسؤول الرئيسي في الاصدار النقدي (البنكوت) فإن تولي البنك المركزي عملية اصدار النقود الالكترونية سيقبل من الطلب على النقود الورقية(البنكوت) وسينعكس سلبا على عائدته ,فستنخفض. اذ ان عملية اصدار النقود الالكترونية يمكن ان تتولها المصارف ومؤسسات الائتمان الاخرى التجارية. وإمكانية ان تحل النقود الالكترونية محل النقود التقليدية .

قد يؤثر على اجمالي المعروض النقدي مما يشكل خطر على عملية (خلق الائتمان دون ضوابط) تجدر الاشارة ان مضاعف الاستثمار او خلق الائتمان يربط العلاقة بين الودائع الاصلية واجمالي خلق الودائع معبرا عنها بالزيادة في الودائع الاصلية مضروبا في مقلوب نسبة الاحتياطي.(زين الدين, 2004:323) ويبرز هنا سؤال هل يتطلب اصدار النقود الالكترونية بدون نسبة احتياطي قانوني من العملة التقليدية؟ نجد ان غالبية الدول لا تحدد احتياطي للنقود الالكترونية, لذا تستخدم البنوك التجارية النقود الالكترونية لتجنب تخفيض قيود الاحتياطي القانوني مما يخفض تكلفة الفرصة البديلة وكلفة التحويل. (عبد السلام , 2006: 82)

ثانيا: تأثير النقود الالكترونية على وظيفة البنك المركزي بنك الحكومة.

يعمل البنك المركزي كمصرف على السلسلة النقدية للدولة واجراء التسويات المطلوبة منه بين مؤسسات القطاع الخاص التي تصدر النقود الالكترونية.(شايب , 2012 : 10)

ثالثا : تأثير النقود الالكترونية على وظيفة البنك المركزي بنك البنوك :

ان انتشار النقود الالكترونية لن يقلل من دور البنك المركزي فلايزال المراقب الاول لتطور التعامل بالنقود الالكترونية ,ويبقى البنك المركزي المحرك الاول للإصدار النقدي , والاشراف , ومراقبة عرض النقد , والمؤثر الاول للبنوك التجارية بصفته المقرض الاخير لها اضافة الى



مهامه الأخرى. حفظ ايداعات المصارف التجارية , وتحديد سعر الخصم على الأوراق التجارية.
(طایل, 17:2022)

رابعا : تأثير النقود الإلكترونية على وظيفة البنك المركزي في توجيه الائتمان .

كما هو معلوم يستخدم البنك المركزي ادوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة للتحكم بالائتمان , لكن مع ظهور النقود الإلكترونية سيضعف ذلك الدور بسبب التوجه نحو اصدار النقود الإلكترونية, ومن الصعب التحكم فيها , والسيطرة على خدمات الدفع الإلكتروني عن طريق الشبكة العنكبوتية, لان الأخيرة سوى شبكة معلومات لا تمتلك وجودا ماديا ولا تخضع لحدود سياسية . وفي حال حضر البنك المركزي التعامل بالنقود الإلكترونية هنا سيضطر الجمهور التوجه للخارج من اجل المكاسب المالية . لذا طبيعة معلومات الزبائن المسجلة دوليا وعن طريق الانترنت تحتم على البنك المركزي عدم سحب المعاملات الإلكترونية, مما يخفف من سيطرة البنك المركزي على خلق الائتمان. (الجرف , 2004 : 14)

المبحث الثالث : آلية العلاقة بين النقود الإلكترونية وادوات السياسة النقدية غير المباشرة

اولا: علاقة النقود الإلكترونية في سعر اعادة الخصم :

مثل ما هو معروف تحكم البنك المركزي في سعر اعادة الخصم يعتمد على الطريقة التي يتم من خلالها خلق النقود الإلكترونية . فعند قيام الافراد بشراء النقود الإلكترونية مقابل النقود التقليدية او بدل ودائع , ستدخل خزينة الدولة النقود . فعندما يرغب البنك المركزي بالتوسع بالائتمان لابد من تخفيض سعر الخصم , وكذلك البنوك التجارية تخفض اعادة خصمها , مما يزيد من كمية احتياطياتها لدى البنك المركزي , مما يفسح المجال لفتح بطاقات الائتمان كنقود ائتمانية. كما ان قيام البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم ذلك سيشجع البنوك التجارية بتخفيض سعر الخصم لعملائها , مما يعني هبوط سعر الفائدة بالسوق , مما يشجع الاقتراض للأغراض الاستثمار والاستهلاك (مجاهد , 2011 : 22)

ثانيا: علاقة النقود الإلكترونية في عمليات السوق المفتوحة .

ان دور النقود الإلكترونية في عمليات السوق المفتوحة للبنك المركزي يعتمد على مدى استخدام النقود الإلكترونية, فكلما كان التعامل بالأخير قليلا , كلما كان دور النقود الإلكترونية في عمليات السوق المفتوحة ضعيفة . كما ان استخدام النقود الإلكترونية بدل النقود القانونية له اهمية كبيرة بدخول البنك المركزي كبائع ومشتري بسوق الاوراق المالية.

(عبد السلام, 2006 : 80)



وعليه نجد ان قيام الافراد باستخدام النقود الالكترونية بدل النقود القانونية سيدفعهم بالاستعاضة عن الاخير, مما يترتب عليه قيام البنوك التجارية بإعادة ما يزيد عن حاجتها للبنك المركزي بهدف زيادة الاحتياطي لان زيادة الاحتياطي ستحد من قدرة البنك المركزي ببيع اوراقها المالية للامتصاص السيولة الموجودة في البنك التجارية وبالتالي يؤثر على مقدرتها في منح الائتمان (الشافعي 2003: 158)

ثالثا: علاقة النقود الالكترونية في نسبة الاحتياطي القانوني

من الممكن ان تكون علاقة للنقود الالكترونية في نسبة الاحتياطي القانوني من خلال الآتي :

1 - علاقة النقود الالكترونية في حجم الاحتياطي المحتفظ لدى البنك المركزي.
ان التحول نحو استخدام النقود الالكترونية بدلا عن النقود التقليدية سترفع من مستوى الاحتياطي القانوني , لان الزيادة بالودائع تؤدي الى زيادة الاحتياطي . وقد ينخفض الطلب على الاحتياطات النقدية في حال استخدام النقود الالكترونية واستخدامها بدل النقود القانونية الذي يتولى البنك المركزي عملية اصدارها , وذلك يؤدي بالبنك المركزي تخفيض نسبة الاحتياطي الذي تطلبه البنوك التجارية اضافة الى العديد من الاصول المودعة. (زين الدين, 2004: 323)

2 - علاقة النقود الالكترونية في تنشيط الائتمان من خلال سياسة الاحتياطي القانوني .

ان حجم الاحتياطي يزداد مع زيادة استخدام النقود الالكترونية , مما يزيد من سيولة البنوك التجارية , وبالمقابل يقل الطلب على احتياطي البنك المركزي . لذلك نستنتج ان استخدام النقود الالكترونية سيحد من فعالية الاحتياطي القانوني بسبب زيادة سيولة البنوك التجارية من فوائض النقود المودعة , والسيولة اخذة بالتزايد ولن تؤثر نسبة الاحتياطي المفروضة على ودائع العملاء كشرط لفتح الائتمان او حجه. (شايب, 2012: 13)

رابعاً: علاقة النقود الالكترونية في توازن سوق النقود:

لتحقيق التوازن النقدي وعدم حصول تضخم من خلال التأثير على عرض النقد (M1) في (التداول الجاري) والطلب عليه , فيؤدي استبدال النقود الالكتروني بدل الاوراق المصرفية الى التأثير في عرض النقد في التداول من خلال طريقتين: 1- يمكن التأثير مباشرة على عرض النقد الجاري بخفيض الطلب على الاوراق نتيجة تبديل النقود الالكترونية بدل الاوراق المصرفية. 2- وعليه سيتغير رصيد الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية عند البنك المركزي ومن ثم يتغير حجم الودائع الجارية مما يؤدي الى تغير اجمالي النقد او النقود في التداول الجاري. (شايب, 2012: 13)



المبحث الرابع: واقع وسائل الدفع الالكتروني في العراق للمدة (2018-2022)

المطلب الاول: نظام التسوية الاجمالية الفورية في البنك المركزي العراقي :

وهو نظام او اجهزة برامج مثبتة على موقع مركزي لمعالجة وتسوية طلبات تحويل الاموال الواردة من الاعضاء ويتم ادارته من قبل البنك المركزي اذ يقوم بعملية التسوية الكترونيا عبر الانترنت ,وتكون التسوية بشكل دفعات بين الاطراف والمستلمين , وباستخدام النظام التسوية الاجمالية الفورية لمعالجة التعاملات (بين المؤسسات والعملاء) في المعاملات الحكومية. وتعد جميع المعاملات التي تم تسويتها نهائية وتنتشر في حسابات الاعضاء المرسلين والمستلمين . وكم هو مبين في الجدول (4) .

جدول (4) قيمة مبالغ تحويلات المصارف العراقية عبر نظام التسوية الاجمالية الكترونيا للمدة (2010-2018) (دينار عراقي-دولار امريكي)

السنوات	مبالغ التحويلات مليار بالدينار	عدد التحويلات	معدل نمو مبالغ التحويلات %	معدل نمو عدد التحويلات %	مبالغ التحويلات مليار دولار	معدل نمو مبالغ التحويلات %	معدل نمو اعداد التحويلات %
2010	1151	20746	21.4	86,1	4286	40.9	59.2
2011	1124	30250	6.3	45.7	5277	1.4-	23.0
2012	1583	34318	29,3	13.5	7103	10,6	34.6
2013	1805	40572	14.1	18.2	9403	84.9	32.4
2014	1996	44779	10.6	10.4	10814	-3.0	15.0
2015	1957	46661	2,0-	4.2	10489	-4.5	-3.0
2016	1773	53866	-9.4	15.4	10075	-35.3	-3.9
2017	1605	72036	-9.5	33.7	9927	-25.1	-1.6
2018	1618	56342	0.8	-21,8	17772	38.8	79.0

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد :البنك المركزي العراقي , مديرية الاحصاء والابحاث , النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2012-2018) , اعداد متفرقة .

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة واعداد التحويلات بالدينار العراقي قد اتسمت بالتذبذب والتفاوت للمدة (2010-2014) اذ بلغت اعلى نسبة لمبالغ التحويلات (29%) لعام (2012), ومبالغ التحويلات بلغت (1583) مليار دينار, بينما بلغت اعداد التحويلات (34318) ومن ثم بدأت بالانخفاض والتذبذب حتى وصلت الى (% -9.5) في عام , (2017) بينما مبالغ التحويلات لهذا العام بلغت (1605) مليار دينار بينما عدد التحويلات ((72036. ثم اخذت هذه النسبة بالارتفاع في عام (2018) حتى وصلت الى (0.8%) ومبالغ التحويلات وصلت الى (1618) مليار دينار اما عدد التحويلات بلغت (56342) جدير. ومن اهم فوائد نظام التسوية



الاجمالية (MANALAC, AND MANGO TORREJA, 2013, P26) الحد من المخاطرة , مسايرة المعايير والمقاييس الدولية , ادارة النقدية للشركات والمصارف , الضمان والامان والسرعة في المبادلات طبقا لمقاييس عالمية.

جدول (5) تحويلات المصارف العراقية عبر نظام المقاصة الالكترونية للمدة (2010-2018) مليار دولار

السنوات	نوع التحويل	قيمة التحويل	العدد	معدل نمو قيمة التحويل	قيمة التحويل بالدولار	العدد	معدل نمو قيمة التحويل
2010	SYPO	1022	7159	-	110	126	-
	CH	-	-	-	-	-	-
2011	SYPO	213	3727	-76	79	44	-28
	CH	1052	1507	-	6217	281	-
2012	SYPO	586	9108	175	759	182	861
	CH	1559	12060	48	1479	1303	-76
2013	SYPO	3973	8378	578	1163	993	53
	CH	9296	78204	496	3240	1974	119
2014	SYPO	4329	3995	9	755	1161	-35
	CH	2660	340964	-71	8575	2911	165
2015	SYPO	5130	9313	19-	8575	2911	-29
	CH	2399	350884	-10	535	1107	-54
2016	SYPO	6488	25825	26	274	481	-49
	CH	2206	423993	-8	3290	1432	-17
2017	SYPO	18095	94184	179	888	1443	224
	CH	2173	433342	-1	4103	1883	25
2018	SYPO	3452	50705	-980.	4447	5234	400
	CH	31361	608503	1.34	549	2039	-86

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

البنك المركزي العراقي : دائرة الاحصاء والابحاث , النشرات الاحصائية السنوية للمدة (2010-2018)

يعرف نظام المقاصة الالكترونية : (بانها عملية يتم بواسطتها تحويل بيانات الشيك الكتابية الى برنامج معلوماتي رقمي مخصص لهذا النظام , اذ يتم معالجة البيانات ومن ثم تسوية مدفوعات الشيكات الكترونيا بين المصارف) (صندوق النقد العربي , 2008: 13-14) وتخصص آلية عمل المقاصة إلكترونيا باستلام مصرف الايداع الاول الشيك ثم يتم ارسال نسخة ممسوحة ضوئيا الى المصرف المستلم عبر البنك المركزي اذ يتم معالجتها ماليا عبر الانترنت وبطريقة آمنة وبسرعة قصوى يتم ارسال الرد لدفع الشيك او رفضه من قبل المصرف المستلم الى البنك المركزي ثم رساله الى مصرف الايداع. المشاركة وبلغت اعداد المصارف المشاركة فعليا في العراق ضمن هذا النظام (59) مصرفا. ومن خلال الجدول (5) نلاحظ التذبذب الحاصل ما بين ارتفاع وانخفاض, اذ بلغت ادنى قيمة للتحويلات في عام (2018) بلغت (549) مليار د



ولار وبمعدل نمو سالب (86- %) , واعداد التحويلات لهذا العام (2039) مليار دولار, وبنفس العام ايضا ارتفعت عدد التحويلات الى (5234) وبمعدل نمو ازداد الى (400%).

المطلب الثاني: تطور استدامة الدفع الالكتروني في العراق للمدة (2018-2022).

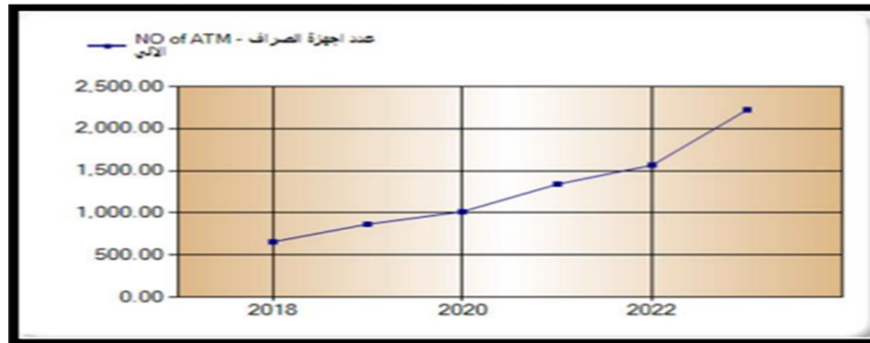
مما لاشك فيه هناك خطوات جادة لمشروع الدفع الالكتروني يتبعها مجموعة اجراءات اتبعها البنك المركزي العراقي من ضمنها الزيادة الحاصلة في عدد اجهزة الصراف الالي للمدة (2018-2020) وكما مبين في الجدول (6) والشكل البياني الذي يوضح تطورات عدد اجهزة الصراف الالي (ATM) اذ ارتفعت عدد اجهزة (ATM) من (865) جهاز الى (2,223) جهاز عام (2022) , كما ارتفعت اعداد بطاقات الدفع الالكتروني من (8,810,030) بطاقة عام (2018) الى الضعف في عام (2022) بمقدار (16,202,771) , وارتفعت اعداد اجهزة نقاط البيع (pos) من (2,200) نقطة او جهاز بيع الى (8,329) نقطة بيع . وكذلك عدد اجهزة (poc) ارتفعت من (6,625) عام 2018 الى (17,610) جهاز عام (2022), وكذلك عدد المحافظ الالكترونية ارتفع الى اكثر من الضعف (2,970,390) محفظة عام (2022) .

جدول (6) تطورات الدفع الالكتروني في العراق للمدة 2018-2022

السنوات	عدد اجهزة (ATM)	عدد بطاقات الدفع الالكتروني	عدد اجهزة نقاط البيع (POC)	عدد المحافظ الالكترونية-E (WAIETS)
2018	865	8,810,030	(POS)	271,906
2019	1,014	10,506,725	2,200	403,797
2020	1,340	11,749,408	2,226	1,226,235
2021	1,566	14,906,294	7,540	2,107,265
2022	2,223	16,202,771	8,329	2,970,390

المصدر: الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي .

شكل(1) تطور اعداد اجهزة الصراف الالي (ATM) في العراق للمدة (2018-2022)

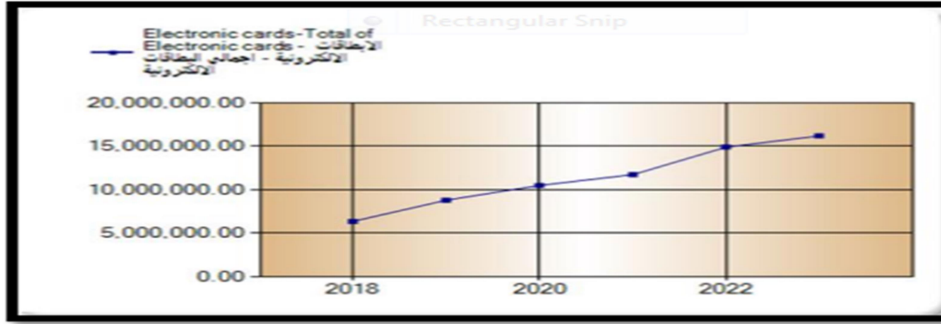


لمصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج الاكسل بالاعتماد على جدول (6) ا



الشكل اعلاها يوضح تطور اجهزة الصراف الالي في العراق من خلال ارتفاع المنحنى الى اعلى. وذلك اشارة واضحة لتطور استخدام النقود الالكترونية.

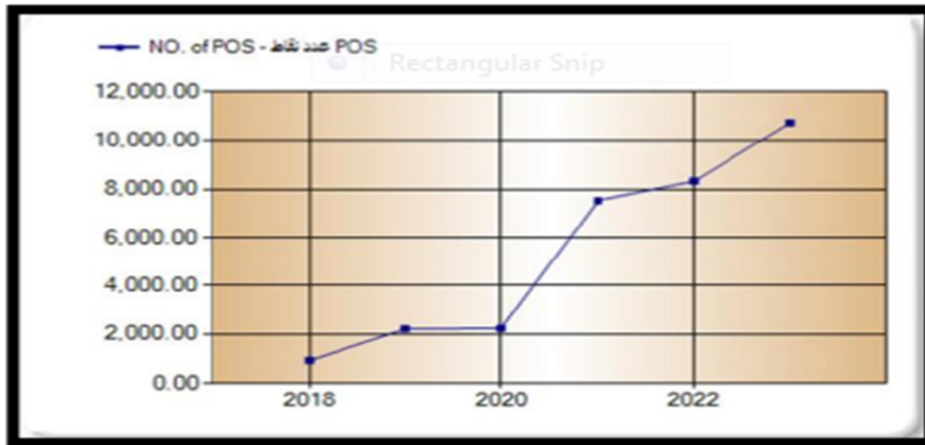
شكل (2) يوضح تطور البطاقات الالكترونية في العراق للمدة (2018- 2022)



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج الاكسل بالاعتماد على جدول (6)

الشكل اعلاه يوضح تطور اعداد بطاقات الدفع الالكتروني من خلال ارتفاع المنحنى الى اعلى

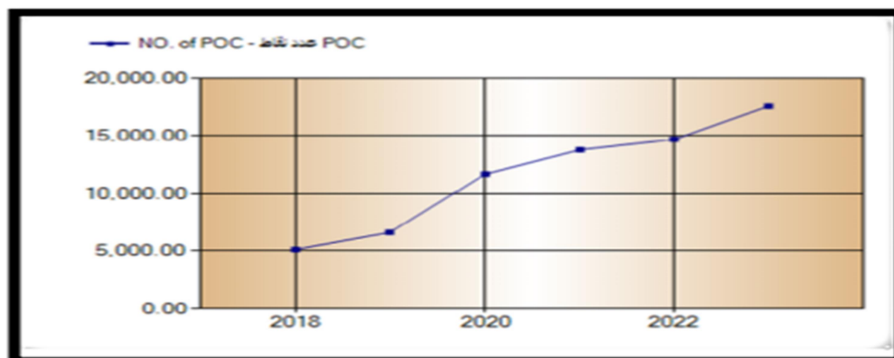
شكل (3) يوضح تطور نقاط البيع (POS) في العراق للمدة (2018-2022)



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج الاكسل بالاعتماد على جدول (6)

الشكل يوضح تطور اعداد نقاط البيع في العراق من خلال ارتفاع المنحنى الى اعلى .

شكل (4) يوضح تطور عدد نقاط البيع (poc) في العراق للمدة (2018-2022)



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج الاكسل بالاعتماد على جدول(6).

الشكل اعلاها يوضح تطور اعداد نقاط (poc) من خلال ارتفاع المنحنى الى اعلى

المبحث الخامس: واقع اثر النقود الالكترونية على ادوات السياسة النقدية غير المباشرة في العراق للمدة (2023-2018).

المطلب الاول: اثر النقود الإلكترونية على ادارة سعر الخصم .

بما ان المصارف لها حق الاقتراض من البنك المركزي (المقرض الاخير) في حال عجز ارصدة المصارف في التغطية , فأنها ستلجأ الى الاقتراض من البنك المركزي مقابل سعر فائدة (او سعر سياسة الخصم) وبضمان الاوراق المالية والتجارية قصيرة الاجل, ففي حال الانكماش الاقتصادي سيقفل البنك المركزي سعر الخصم ويتبع سياسة نقدية توسعية بهدف زيادة عرض النقود من اجل تنشيط حركة الاقتصاد , ويتبع سياسة نقدية انكماشية برفع سياسة سعر الخصم , بهدف تقليص عرض النقد في حال التضخم . ومن خلال الجدول (7) نلاحظ استمر البنك المركزي انتهاج سياسة توسعية لأجل المحافظة على استقرار اسعر الفائدة بتعزيز رصيد المصارف التجارية وتهيئة رؤوس الاموال اللازمة لتمويل مشاريع القطاع الخاص ودعم التنمية, فقد استمر باعتماد سعر فائدة للسياسة النقدية والبالغ (4%) سنويا بهدف توفير السيولة للمصارف , ولأجل السيطرة على السيولة المصرفية , ومنح تسهيلات الاقراض, فقد حددت ثلاث معدلات للفائدة (الاشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع : منها على الائتمان الاولي(6%) , وعلى الائتمان الثانوي (7%), الى جانب فائدة الملجأ الاخير (7.50%).

جدول (7) معدلات اسعار الفائدة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي للمدة (2023-2018)

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
سعر السياسة	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	7.50
الفائدة على الائتمان الاولي	6.00	6.00	6.00	6.00	6.00	9.50



10.50	7.00	7.00	7.00	7.00	7.00	الفائدة على الائتمان الثانوي
11.00	7.00	7.50	7.50	7.50	7.50	فائدة مقرض الملجا الاخير

المصدر : البنك المركزي العراقي , دائرة الاحصاء والابحاث , النشرة الاحصائية السنوية

وفي صدد اثر النقود الالكترونية على سياسة البنك المركزي بتحديد سعر الفائدة , ان الافراد سيقومون بايداع النقود القانونية او ودائعهم التي تلقوها مقابل النقود الالكترونية في ارصدتهم البنكية , وستدخل هذه النقود خزينة البنوك, مما يزيد من احتياطي البنوك, وهنا تكون البنوك اما م خيارين : اما قيام البنوك بشراء الاصول من المؤسسات غير البنكية, ومنح المزيد من القروض , واما : القيام بشراء مزيد من الاصول من البنك المركزي, وهذه الزيادة في الاصول في اسواق المال حتما ستخفض اسعار الفائدة وستفضل البنوك عموما الخيار الثاني لان البنك المركزي يقوم بتثبيت سعر الفائدة , وستستخدم البنوك النقود المحصلة من بيع النقود الالكترونية نتيجة تخفيض سعر الفائدة من البنك المركزي .(جباري , 2012: 398)

المطلب الثاني: دور النقود الالكترونية في عمليات السوق المفتوحة

مثل ما هو معروف يتدخل البنك المركزي في عمليات بيع وشراء الاوراق المالية بشكل عام والسندات بشكل خاص وذلك للتحكم بعرض النقد حسب الظروف الاقتصادية , ففي حالة الانكماش يقوم البنك المركزي بشراء الاوراق المالية لزيادة الاحتياطات المالية النقدية , وفي حالة التضخم يقوم البنك المركزي ببيع الاوراق المالية بهدف امتصاص الارصدة النقدية الفائضة عن حاجة الاقتصاد . والمضاعف النقدي يعكس قدرة المصارف بمنح الائتمان (النشرة الإحصائية (2023). ويتم من خلال عملية خلق الودائع اذ يمثل نسبة عرض النقد بالمفهوم الواسع الى الاساس النقدي وكلما كانت قيمة المضاعف اكبر من الواحد الصحيح كلما كان العرض النقدي اكبر عند ثبات الاساس النقدي او تغييرها بمقدار اقل من تغير حجم العرض النقدي.

فمن خلال الجدول (8) يتضح انه كلما كان المضاعف النقدي اكبر من الواحد صحيح كلما كان العرض اكبر عند ثبات الاساس النقدي او تغييرها بمقدار اقل من تغير حجم المعروض النقدي . فالمضاعف النقدي في حالة تزايد للسنوات (2018-2019-2020) وبنسب (1.35,1.32,1.42) الا انه انخفض في عام (2021) وبنسبة (5.9-%) ليسجل (1.27) وسبب ذلك الانخفاض ارتفاع النمو بالكتلة النقدية تفوق زيادة العرض النقدي بسبب زيادة النقد المصدر. لذا ان قيمة المضاعف اكبر من الواحد مما يشير الى ارتفاع قدرة المصارف بخلق النقود من خلال مضاعف الائتمان



(وزارة التخطيط , 2022: 11-12) لذا تلعب النقود الالكترونية دورا كبيرا في توسيع عمليات السوق المفتوحة ومنح الائتمان .

جدول (8) دور النقود الالكترونية في عمليات السوق المفتوحة وخلق الائتمان للمدة (2018-2020) (مليار دينار)

السنة/ التفاصيل	عرض النقد الواسع	الاساس النقدي	المضاعف النقدي
2018	95391	67161	1.42
2019	103441	78253	1.32
2020	119906	88861	1.35
2021	139886	110137	1.27
2022	168.291	145.242	1.16
2023	180.976	168.156	1.10

المصدر : البنك المركزي العراقي , تقرير الاقتصادي العراقي دائرة السياسات الاقتصادية والمالية, بغداد , ص66, ج28.

المطلب الثالث: دور النقود الالكترونية في الاحتياطي القانوني

يعتبر الاحتياطي القانوني من اهم المتطلبات التي يلزمها البنك المركزي للمصارف والمؤسسات المالية والمصرفية , بالاحتفاظ بنسبة من اجمالي الودائع على شكل ارصدة نقدية سائلة او حسابات جارية لدى البنك المركزي , من خلل التأثير في مضاعف النقود ومضاعف النقود . (وزارة التخطيط , 2022: 2) وتمثل نسبة الاحتياطي (نسبة من اجمالي الودائع لدى المصارف بجميع انواعها يحتفظ بها لدى البنك المركزي بنسبة (15%) من الودائع الجارية, وودائع التوفير والثابتة بنسبة (10%) , وايقاف السماح للمصارف المجازة باستثمار ما لا يزيد (50%) من نسبة الاحتياطي الالزامي في شراء حوالات الخزينة لانتفاء الحاجة وتغير الظروف الاقتصادية للبلد.

نلاحظ من الجدول (9) تحسن ملحوظ في قيمة الاحتياطي الالزامي للبلد طيلة المدة (2018-2023 ماعدا عام (2020) سجل انخفاضا ليبلغ (9193.4) مليار دينار وبنسبة (4.2%) بالمقارنة مع العام السابق وسبب لك يعود الى الانخفاض على ودائع المصارف الخاصة البالغة (1062.5) مليار دينار. ثم تلتها عمليات تحسن في قيمة الاحتياطي الالزامي اذبلغ في عام (2023) (101 13,622 ,) تريليون دينار وذلك ناجم عن زيادة رصيد الودائع لدى المصارف العاملة في العراق كما ارتفع رصيد الاحتياطي للمصارف الحكومية بنسبة (48.6%) , فضلا عن زيادة رصيد المصارف الاهلية (62%) الى جانب قرار البنك المركزي



يرفع نسبة الاحتياطي الإلزامي. (البنك المركزي العراقي, 2023: 8) لذا استخدام النقود الإلكترونية له تأثير إيجابي على زيادة الاحتياطي الإلزامي لان الزيادة بالودائع (نقود الكترونية) تؤدي الى زيادة الاحتياطي.

جدول (9) قيمة الاحتياطي الإلزامي في العراق للمدة (2018-2023) مليون دينار

السنة	احتياطات المصارف الحكومية	احتياطات المصارف الخاصة	اجمالي الاحتياطي الإلزامي
2018	9,211.7	1,198	10,409.700
2019	8,420.5	1,159.9	9,580.400
2020	8,130.9	1,062.5	9,193.400
2021	9,595.6	1,41.3	11,014.900
2022	11,401,600	1,402,007	12,803,677
2023	12,068,923	1,553,178	13,622,101

المصدر: البنك المركزي العراقي. (2023). تقرير الاقتصادي للفصل الثاني, دائرة الإحصاء والابحاث قسم الاقتصاد الكلي, بغداد

الاستنتاجات:

- 1- ان للنقود الإلكترونية قواعد خاصة تحكمها وتخضع لها. وتمارس دورا محدودا في قدرة البنك المركزي العراقي لقيادة السياسة النقدية. وذلك ما يثبت فرضية البحث وكالاتي:
 - ا-ان قدرة البنك المركزي بالسيطرة على سعر الفائدة يعتمد على الطريقة التي تخلق بها النقود الإلكترونية اذ يمكن للأفراد شراء النقود الإلكترونية مقابل النقود التقليدية او بدل ودائعهم, وستدخل النقود خزينة البنوك لان مصدري النقود الإلكترونية سيقومون بإيداع النقود التقليدية مقابل النقود الإلكترونية في ارصدهم البنكية.
 - ب- يمارس سعر الخصم دورا محدودا في التأثير على حجم الائتمان, بسبب انخفاض اقبال البنوك التجارية على خصم الاوراق التجارية من البنك المركزي بسبب زيادة السيولة النقدية لديها او انخفاض حاجتها للبنك المركزي من اجل منحها السيولة وعليه مهما كانت التغيرات بسعر الفائدة لن يكون لها تأثير على حجم الائتمان.
 - ج-كلما كان التعامل بالنقود الإلكترونية هامشيا وضعيفا كان دور النقود الإلكترونية محدودا في عمليات السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي.
 - د- ان استخدام النقود الإلكترونية بدل عن النقود التقليدية القانونية سيؤثر ايجابيا ويرفع من الاحتياطي القانوني, لان الزيادة بالودائع ستزيد من الاحتياطي القانوني.
 - ه- تلعب النقود الإلكترونية دورا كبيرا في توسيع عمليات السوق المفتوحة ومنح الائتمان



وعليه يستنتج الباحث : ان دور النقود الالكترونية في اداء وفاعلية البنك المركزي للسياسة النقدية في العراق يكاد يكون محدودا وفي طور التجربة الحديثة, بسبب انتشار الفساد المالي , وضعف البنى التحتية , وعدم ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي العراقي على الرغم من التطور الحاصل في استدامة وسائل الدفع الالكتروني وذلك ما يثبت فرضية البحث .

فرغم تطور البنى اللوجستية اللازمة لاستدامة أدوات الدفع الالكتروني في العراق من خلال التطور الحاصل فيها, الا انها لازالت محدودة التأثير , فليس كل افراد الشعب العراقي يتعامل فيها , وقد تقتصر على شريحة معينة الا وهي فئات موظفي الدولة والمتقاعدين. ولا بد ان نضع في الاعتبار التحديات الاجتماعية منها : جهل غالبية فئات السكان بالتقنيات المصرفية وعدم الثقة بأعمال البنوك الحديثة , لاسيما ان عدد السكان في العراق في حالة تزايد وينمو بمعدل نمو يفوق (3%) , فبديهي ان الزيادة الحاصلة بوسائل الدفع الالكتروني قد تكون محدودة التأثير على النقود الالكترونية .

التوصيات

- 1- لا بد ان يكون هناك تشريع قانوني خاص في اصدار النقود الالكترونية ويجب الاصدار تحت اشراف البنك المركزي
- 2- ضرورة تبني البنك المركزي تعديل الانظمة المالية والنقدية وفق ما يتلاءم مع سهولة استخدام النقود الالكترونية .
- 3- يجب على البنك المركزي اصدار كتيبات وبرامج خاصة تشرح طريقة استخدام النقود الالكترونية وبما يضمن الترويج لانتشار التعامل فيها بدل عن النقود التقليدية .
- 4- يفضل قيام البنك المركزي تولي عملية اصدار النقود الالكترونية بكافة اشكلها وذلك لتجنب المخاطر والخسائر المالية ومما يساعد في السيطرة على السياسة النقدية .
- 5- التوسع ببناء البنى التحتية لتسهيل تقديم الخدمات الى العملاء مثل نقاط البيع , واجهزة

(Atm)

المصادر العربية:.

- 1-بوراس, احمد ,بريكة السعيد. (2014). اعمال الصيرفة الالكترونية الادوات والمخاطر , دار الكتاب الحديث , مصر , القاهرة .



- 2-جاسم , احمد عبد اللطيف , فيزي , ابراهيم محمد , (2024) . النقود الرقمية في منظور الشريعة الاسلامية (حزم أنموذجا) ,مجلة العلوم الاسلامية ,كلية العلوم الاسلامية جامعة تكريت, المجلد (15) , العدد(3) .
- 3- جاسم , بديع سلمان عبد , عبد الرزاق , حمد حسين . (2021) . اثر النقود الالكترونية في السيولة المصرفية , دراسة حالة على المصارف العراقية للمدة (2011-2020),مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية, كلية الادارة والاقتصاد , مجلد (17) , العدد(55) الجز (3) .
- 4-جباري, شوقي.(2012) . الاثار المرتقبة للنقود الالكترونية على السياسة النقدية , مجلة الاقتصاد الجديد , العدد (5) جانفي . الجزائر
- 5-الجرف , محمد سعدو . (2004) . النقود الالكترونية واثرها على المصارف المركزية في ادارة لسياسة النقدية , مؤتمر القانون والحاسوب , جامعة اليرموك , الاردن .
- 6-حبي , لمياء سعد , الموسوي, صفا عبد الجبار.(2024) . دور النقود الالكترونية في عرض النقد- العراق حالة دراسية, مجلة وارث العلمية, كلية الادارة والاقتصاد , جامعة وارث الأنبياء, العدد(18) , المجلد (6).
- 7-الخرجي ثريا عبد الرحيم , الحسيني , زهراء هادي معة . (2019) . تأثير انظمة المدفوعات الإلكترونية في فاعلية السياسة النقدية , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , جامعة بغداد , المجلد(25) , العدد (112).
- 8-زين الدين , صلاح . (2004) دراسة اقتصادية لصراع البقاء بين النقود الالكترونية والبنك المركزي , مؤتمر القانون والحاسوب جامعة اليرموك , الاردن .
- 9-زين الدين صلاح , (2004) . دراسة اقتصادية لصراع البقا بين النقود الالكترونية والبنك المركزي , مؤتمر القانون والحاسوب , جامعة اليرموك , الاردن .
- 10-الشافعي , محمد ابراهيم محمود . (2003) . الاثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية , بحث مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون , كلية الشريعة والقانون , المجلد الاول , دبي , الامارات العربي المتحدة .
- 11-شايب , مجمد (2012) تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية.
- 12-طايل , ايمان محمد خيرى , (2022) . اثار النقود الالكترونية على السياسة النقدية .
- 13-عبد السلام , صفوت . (2008) اثر استخدام النقود الالكترونية على دور المصارف المركزية في ادارة السياسة النقدية , مجلة الامن والقانون , الامارات العربية المتحدة, دبي , مجلد 16 , عدد 2 .



- 14- عبد الغفور , هدى عادل, شفيق, احمد فوزي . (2019) . بطاقات الدفع الالكتروني . مجلة الدراسات النقدية والمالية , البنك المركزي , دائرة الإحصاء والابحاث , العدد الخامس , ايلول .
- 15- عبد القادر, السيد متولي . (2010) . اقتصاديات النقود والبنوك , دار الفكر ناشرون وموزعون , عمان , الأردن .
- 16- عجمي , هيل , الجنابي , جميل . (2014) . النقود والمصارف والنظرية النقدية . دار وائل للنشر والتوزيع , الاردن .
- 17- غنام , شريف محمد . (2007) . محفظة النقود الإلكترونية رؤية مستقبلية , دار الجامعة الجديدة للنشر .
- 18- كافي , مصطفى يوسف . (2011) . النقود والبنوك الالكترونية . دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع , دمشق , سوريا .
- 19- مجاهد , شيما جميل , (2011) . التأثير المتبادل بين الاعمال المصرفية الالكترونية والسياسة النقدية والتجارة الالكترونية سلسلة قضايا استراتيجية , المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني .
- 20- مؤسسة النقد العربي (2008) . اللجنة العربية لأنظمة الدفع والتسوية , مقاصة الشيكات في الدول العربية , صندوق النقد العربي . ابو ظبي .
- 21 -وزارة التخطيط (2022) , تقييم السياسة النقدية والمصرفية في العراق , دائرة السياسات الاقتصادية والمالية , بغداد .
- المراجع الاجنبية :**

- 1-European central bank. (1998). , Report on electronic Money, Frankfurt ,Germany
- 2- Bank, E. C. (2015). Virtual currency schemes—a further analysis. Virtual currency schemes-a further analysis.
- 3-MARCO ARNON,LUCA .(2004). Bandiera, monetary Areas and financial Development with electronic money y , international monetary funds, working paper, July.